مدى فاعلية برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

The effectiveness of public institutions and technical technology programs in achieving the goals of the National Industry and Services Development Program

إعداد

د. عبدالرحمن بريك خلف العليان

DR. Abdulrahman Brek K Alolian

أستاذ مشارك الإدارة التربوية بجامعة جدة

Doi: 10.21608/jasep.2024.353497

استلام البحث : ١٣ / ١ /٢٠٢٤

قبول النشـــر: ٩ / ٢ / ٢٠٢٤

العليان، عبدالرحمن بريك خلف (٢٠٢٤). مدى فاعلية برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٨(٣٨) أبريل ، ٣٢١ – ٣٥٢.

http://jasep.journals.ekb.eg

مدى فاعلية برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

المستخلص:

المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي جهة حكومية وتعمل للصالح العام ولتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م وكذلك برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تم استحداثه عام ٢٠١٩ م إيماناً من القيادة بأهمية قطاعات البرنامج الأربعة (الطاقة، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية) لتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠ م وهما يلتقيان في أمر واحد وهو الصالح العام لتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م ،وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض برامج المؤسسة وقد تبين من نتائج البحث أن فعالية المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تجاه برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ذات فعالية ضعيفة لا ترقى للتعاون الأمثل بين الجهات الحكومية السيادية، ولا تدعم كامل قطاعات البرنامج الذى هو أساس رؤية المملكة2030 .

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني – برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية -مدى فاعلية البرامج

Abstract:

The Technical and Vocational Training Corporation is a governmental entity that works for the public interest and to implement the Kingdom's Vision 2030 AD, as well as the National Industry Development and Logistics Services Program, which was created in 2019 AD in the leadership's belief in the importance of the four sectors of the program (energy, mining, industry, and logistics) to implement the Kingdom's Vision 2030 AD, and they meet In one matter, which is the public interest for the implementation of the Kingdom's vision 2030 AD, the researcher used the descriptive and analytical approach in presenting the institution's programs. Sovereignty, and does not support all sectors of the program, which is the basis of the Kingdom's vision.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

key words :Technical and Vocational Training Corporation - Program for the Development of National Industry and Logistics Services - The effectiveness of the programs

مقدمه

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني هي مؤسسة حكومية سعودية تم إنشاؤها عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م تختص بتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب بحيث تتوافق مع احتياجات سوق العمل السعودي ،فالمؤسسة تقوم بعمل مواءمة بين التدريب في جميع أنحاء المملكة وبين آليات سوق العمل السعودي بما يحتاجه من كوادر ، وتقدم هذه المؤسسة برامج التدريب التقني والمهني للذكور والإناث على حد سواء وفقا لطبيعة سوق العمل السعودي من خلال منشآتها التدريبية من كليات تقنية ومعاهد والشركات الاستراتيجية وكليات التقنية العالمية وأيضا برامجها التدريبية في منشآتها الأهلية.

أما برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية فيهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة .

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبرامجها ، تم تناول فيه نبذة عن المؤسسة وآلية برامجها والمبحث الثاني بعنوان برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تم فيه مناقشة مشروعات البرنامج وما تم إنجازه من مستهدفات إزاء رؤية المملكة ٢٠٣٠م أما المبحث الثالث بعنوان مدى فاعلية المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من خلال استعراض ومناقشة تحليلات الباحث ونقده لبرامج المؤسسة ومدى فاعليتها في تحقيق أهداف وبرامج برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، ثم تعليق عام ونقد للباحث ثم خاتمة الدراسة بنتائجها وتوصياتها .

مشكلة الدراسة :

المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي مؤسسة حكومية وكذلك برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تم استحداثه عام ٢٠١٩ م إيماناً من القيادة بأهمية قطاعات البرنامج الأربعة **(الطاقة، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية)** لتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠ م وهما يلتقيان في أمر واحد وهو الصالح

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

العام لتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م ، لكن هل المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي لها فاعلية في تحقيق قطاعات البرنامج الأربعة (الطاقة، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية) ؟

وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى فاعلية برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي تساؤلين فرعيين وهما :

التساؤل الأول : ما برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني؟

التساؤل الثاني : ما أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية؟

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على مدى فاعلية برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

وتنبثق من هذا الهدف الرئيسي هدفين فرعيين هما :

١- بيان برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني؟

٢- رصد أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية؟

أهمية الدراسة :

- توضيح أعمال ونشاطات كل من المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

- توجيه نظر المسؤولين من خلال نتائج الدراسة الحالية حول مدى فاعلية المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي تجاه برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

- تكمن أهمية الدراسة في العلاقة بين المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، في كونهما يعملان للصالح العام الحكومي.

منهج الدراسة : يستخدم الباحث منهجين هما :

١- المنهج الوصفي: ويستخدم للإجابة على التساؤليين الفرعيين في وصف برامج كل من المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

٢- المنهج التحليلي: في الإجابة على التساؤل الرئيسي في تحليل كل ما قيل وما تم من فعاليات حول مدى فعالية برامج المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

حدود الدراسة :

تقتصر هذه الدراسة على النقد والتحليل السردي لبرامج وفعاليات المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي عبر المواقع الإليكترونية ومدى فاعلية هذه البرامج في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

عينة الدراسة : الوثائق والسجلات المنشورة على المواقع الاليكترونية والفعاليات الخاصة بالمؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

مصطلحات الدراسة :

- المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي : تعريف الباحث

هي مؤسسة حكومية تعنى بالتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، وتختص المؤسسة بتنمية الموارد البشرية الوطنية من خلال التدريب.

- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية:

هو برنامج أطلق مطلع العام ٢٠١٩، إيماناً من القيادة بأهمية قطاعات البرنامج الأربعة (الطاقة ، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية) وتكاملها لتحقيق قيمة مضافة وتعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه وخلق بيئة استثمارية جاذبة. **(برنامج تطوير الصناعة الوطنية ،٢٠١٩م)**

- فاعلية البرامج : تعريف الباحث

هو القدرة على إحداث تأثير قوى للبرامج

الدراسات السابقة :

- دراسة (الشريف ،٢٠٢١م) بعنوان: دور التدريب التقني والمهني في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة٢٠٣٠م.

وقد هدفت على التعرف على دور التدريب التقني والمهني في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة٢٠٣٠م وخرجت هذه الدراسة ببعض النتائج أهمها : ضعف الاهتمام بتحديث البرامج التدريبية، لتتماشى مع فلسفة وأهداف التدريب التقني والمهني، وإحداث التغيير المرحلي لتلك البرامج، لتلبية الاحتياجات المتطورة والمتغيرة حسب الحركة الفعلية للنشاط الاقتصادي والبعد السكاني في إطار خطط التنمية المعمول بها في المملكة.

- دراسة (الحكمي ، الحبيب ،٢٠٢٢م) بعنوان: أثر التطوير في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية ٢٠٣٠.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

هدفت الدراسة التعرف على أثر التطوير في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية ٢٠٣٠، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة البحث وآليات جمع البيانات، حيث يعتمد على استفتاء جميع أفراد مجتمع البحث، الذي يشتمل البحث على شركات الصناعات المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من العاملين في الشركات الصناعية العاملة في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (٢١٩) مفرداً ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

١- تبين أن مستوى التركيز على سلاسل الامداد والخدمات اللوجستية تكون بنسبة مرتفعة بلغت٨٤.٣ %

٢- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية ٢٠٣٠

- دراسة (الفرهود ، دشن ،٢٠٢١م) بعنوان : واقع الموهبة والإبداع في المؤسسة العامة للتدريب التقني

تهدف الدراسة التعرف على واقع الموهبة والإبداع في المؤسسة العامة للتدريب التقني ، وتقديم حلول مقترحة لتطوير هذا الواقع، ولتحقيق ذلك استخدم المنهج المسحي لتحقيق أهداف الدراسة ، وقد خرجت ببعض النتائج أهمها : أن حجم الصعوبات كبير والتي تواجه واقع الموهبة والإبداع في الوحدات التدريبية وإلى غياب الإستراتيجية الواضحة في مجال الموهبة والابداع سواء على صعيد المؤسسة العامة للتدريب التقني أو على صعيد الوحدات التدريبية

- دراسة (شهاب ،٢٠٢١م) بعنوان "دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

هدفت الدراسة إلى تحديد دور القطاع الصناعي ممثلا بقيم ناتج القطاع الصناعي في كل من الصناعات المستخرجة غير النفطية من المقالع والعدين والتحجير، والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه والغاز، على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصناعات غير النفطية، والقيمة المضافة من الناتج المحلي كنسبة مئوية ونصيب الأسرة الإجمالي مقدرة بالريال السعودي ، وقد انتهت الدراسة بعدة نتائج ومنها أن هناك دور للقطاع الصناعي من خلال الصناعات المستخرجة غير النفطية المقالع والتعدين ممثلا في

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

النمو الاقتصادي بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصناعات غير النفطية، حيث يمكن التنبؤ بمعدل النمو الاقتصادي من خلال أسعار إنتاج صناعة المقالع والتعدين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة القادمة ، وكذلك هناك دور للقطاع الصناعي من خلال الصناعات المستخرجة غير النفطية المقالع والتعدين في زيادة القيمة المضافة من الناتج الإجمالي المحلي كنسبة مئوية.

- دراسة (الحجيلي ،٢٠٢١م) بعنوان دور الصناعات الواعدة على النمو الاقتصادي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

هدفت الدراسة إلى سرد تطور الصناعات السعودية بالمملكة العربية السعودية مرورا بخطط المملكة التنموية السابقة، وإلقاء الضوء على مستقبلها من خلال برامج الصناعة الوطنية ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ ،وحللت الدراسة دور الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي للانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى لفروق المتغيرات في النموذج ، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية فرص احلال واردات وفرص تصدير في عدة قطاعات صناعية، واستنتجت إلى انخفاض فاعلية الاستثمار في الصناعات الكيماوية عن السابق .

- دراسة (Şule Önsel Ekici ,etal,2019) بعنوان تحسين الأداء اللوجستي من خلال إصلاح مرتكزات مؤشر التنافسية العالمية

يعد الأداء اللوجستي لأي بلد أمرًا بالغ الأهمية للتجارة الوطنية والدولية، وبالتالي له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية. ونظرا لمحدودية الموارد، يحتاج صناع السياسات إلى دليل لتحديد العوامل التي يتعين التركيز عليها لتحقيق تحسينات فورية وكبيرة في الأداء اللوجستي لبلدانهم. تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح منهجية لوضع خارطة طريق لصانعي السياسات لتحسين الأداء اللوجستي لبلدانهم. ولهذا الغرض، قمنا بتحليل تأثير ركائز التنافسية لمؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index (GCI) (GCI) على الأداء اللوجستي (كما تم قياسه بمؤشر الأداء اللوجستي (Logistics Performance Index (LPI)) (LPI)، وذلك باستخدام منهجية تكاملية ثلاثية المراحل تعتمد على شجرة معززة من شبكة بايزية naive Bayesian network ، شبكة بايزية هي خوارزمية قوية للتعلم الآلي من فوائد شبكة بايزية تعطي دقة أكبر في كمية أقل من البيانات ، وقت تدريب أقل، وتوفر آلية جزئية أثناء تدريب النموذج على كمية كبيرة من البيانات وتحليل خريطة الأداء. تم إجراء دراسة تجريبية باستخدام ركائز مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر الأداء المنخفض للبنك الدولي. وتشير النتائج إلى أنه

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ينبغي للحكومات التركيز على الاستعداد التكنولوجي والتعليم العالي والتدريب والابتكار وحجم السوق والبنية التحتية لتسهيل تحسين الأداء اللوجستي لبلدانها.

- دراسة (Sami_Bensass,etal,2015) بعنوان العلاقة بين البنية التحتية اللوجستية والتجارة: أدلة من الصادرات الإقليمية الإسبانية

تعد العوامل الجغرافية والبنية التحتية للنقل من العوامل الرئيسية التي تؤثر على القدرة التنافسية الدولية. وبهذا المعنى، فإن جودة هذه البنية التحتية ومدى انتشارها، وتوزيع وقدرة المرافق اللوجستية في بلد ما، فضلا عن عدد المشغلين من القطاع الخاص ودرجة تخصصهم، كلها تلعب دورا متزايد الأهمية في تصميم استراتيجيات الأعمال التي تهدف إلى زيادة حصة الدولة في السوق الدولية. ومع ذلك، حتى وقت قريب، كان توفر الخدمات اللوجستية والوصول إليها يعتبران عاملين ثانويين عند تحديد القدرة التنافسية للأعمال. تقدر هذه الدراسة نموذج الجاذبية المعززة للتجارة الذي يتضمن على وجه التحديد مؤشرات البنية التحتية للخدمات اللوجستية والنقل كمتغيرات توضيحية. تم تقدير النموذج باستخدام الصادرات الثنائية من ١٩ منطقة إسبانية إلى ٦٤ وجهة (٤٥ دولة و١٩ منطقة إسبانية) مع بيانات الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧. تظهر النتائج أن الخدمات اللوجستية مهمة بالفعل لتحليل التدفقات التجارية في السلع وتسلط الضوء على أهمية التدابير اللوجستية على المستوى الإقليمي. وعلى وجه الخصوص، يؤثر عدد المرافق اللوجستية وحجمها وجودتها بشكل إيجابي على تدفقات الصادرات، واستنتجت أحدث التطورات في البنية التحتية اللوجستية والنقل أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بتعزيز التجارة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية. تحلل هذه الدراسة تأثير الخدمات اللوجستية والبنية التحتية على تدفقات التجارة الدولية والإقليمية في إسبانيا. ومن الممكن استخدام الفهم الأفضل لهذا التأثير كدليل لإجراءات سياسة النقل المحتملة على المستوى الأوروبي.

-دراسة (Aida Dolotbakova,etal,2024) بعنوان الكفاءة النسبية للخدمات اللوجستية الإقليمية على أساس الاندماج في سلاسل التوريد الدولية العالمية

يتفق معظم الاقتصاديين أن العولمة الاقتصادية تساهم في نشر الثروة على نحو متساو في العالم، والحد من الصراعات الدولية، وزيادة كفاءة الأسواق، ويعتبرونها مفيدة لزيادة الثروات الفردية في جميع أنحاء العالم، وهنالك إجماع بين الاقتصاديين أن العولمة توفر الكثير من الإيجابيات ، واستخدام هذه المعلومات الاقتصادية في تطوير الصناعات في كل مصانع العالم ، وتعتبر قضايا زيادة كفاءة الخدمات اللوجستية للبلدان مهمة لزيادة قدرتها التنافسية في التجارة الدولية. الغرض من هذه الدراسة هو دراسة مؤشر LPI Logistics Performance Index لدولة لقيرغيزستان بناءً

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

على أبحاث البنك الدولي وإحصاءات شبكة النقل والعوامل الأخرى التي تؤثر على تحسين الخدمات اللوجستية في البلاد. حصلت دولة الصين و دولة كازاخستان على درجات أعلى في الكفاءة اللوجستية، تليها أوزبكستان، في حين حصلت دولة قيرغيزستان و دولة طاجيكستان على درجات أقل. للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨، هناك تدهور في مؤشرات قيرغيزستان في مواقف مثل "منظمة النقل الدولي"، "كفاءة قطاع الخدمات اللوجستية" و"توقيت التسليم". وتظهر المؤشرات الثلاثة الأخرى "الجمارك"، "البنية التحتية"، "تتبع حركة البضائع" اتجاهات إيجابية. إن الموقع الجغرافي لقيرغيزستان على مفترق الطرق بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي وأوروبا يخلق إمكانات تجارية كبيرة. واستخدام هذه الإمكانات ممكن من خلال الاندماج في سلاسل التوريد الدولية العالمية من خلال السكك الحديدية في الصين وكازاخستان، وتوسيع إمكانيات النقل الجوي وإيجاد طرق للوصول إلى الطريق البحري. ويؤكد مؤشر Logistics Performance Index LPI المرتفع في الصين الحاجة إلى قدر أكبر من التكامل في هذا المجال.

- دراسة (Skripnik,etal,2024) بعنوان التقنيات المبتكرة لتقييم مستوى النشاط العلمي للموظفين المهندسين والفنيين في شركات الهندسة الصناعية

على الرغم من العديد من المنشورات المخصصة لتدريب الموظفين وطرق تحسين مستوى تدريب الموظفين المهندسين والفنيين في شركات الهندسة الصناعية، فإن مسألة النهج المنهجي لتقييم فعالية استخدام الإمكانات العلمية للمؤسسة لا تزال ذات صلة. إن الحاجة إلى تشكيل مجموعة من التدابير وتطوير الأسس النظرية والاستنتاجات والمقترحات السليمة التي تهدف إلى تطوير آلية أساسية لتكثيف وجذب موظفي الشركات الهندسية الحديثة إلى الأنشطة البحثية، تعني أن الإدارة لديها أنظمة آلية خاصة لتقييم تصنيف كل منها موظف يشارك في عملية حل المشكلات بالتوجيه الفني وإدخال أحدث التقنيات العلمية المكثفة. لتنفيذ هذه الأنظمة في المؤسسات الكبيرة، من الضروري تطوير نوع من المنصة المنهجية التي لن تقوم فقط بخوارزمية المجمع الكامل لعملية تقييم النشاط العلمي لفناني الأداء، ولكنها ستساهم أيضًا في تخطيط أكثر عقلانية وتنفيذ الإجراءات اللازمة الأنشطة في المجال العلمي والابتكاري للشركة. تقترح الدراسة إحدى طرق تقييم مستوى تدريب الكوادر العلمية، على أساس مبدأ تحفيز الموظفين من جانب المؤسسة.

- دراسة (Alireza Mahpour,etal,2023) بعنوان نمذجة تأثير الأداء اللوجستي والسمات الاقتصادية والعوامل الديموغرافية للدول على التجارة البحرية

لا تزال صناعة النقل البحري تتمتع بآفاق نمو قوية بسبب زيادة الكفاءة والتحرير الاقتصادي. من خلال التجارة البحرية، تؤثر البنية التحتية للموانئ والخدمات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

اللوجستية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وهذا يجعل دراسة العوامل المؤثرة على التجارة البحرية لهذه البلدان ذات أهمية خاصة. يهدف البحث الحالي إلى تحليل تأثير المتغيرات اللوجستية والاقتصادية والديموغرافية على تجارة السلع المنقولة بحراً بين قطر وعمان وتركيا وباكستان وإيران. وباستخدام نموذج الجاذبية، تظهر النتائج أن التحسن بنسبة ١٪ في شحنات مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) Logistics Performance Index في البلد المستورد يمكن أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ٠.٨٪ في إجمالي التدفقات التجارية. وبناء على النتائج، فإن زيادة معدل التعريفة الجمركية بنسبة ١% تقلل من قيمة التجارة بنسبة ٠.٤%. علاوة على ذلك، فإن الزيادة بنسبة ٠.٥% في التجارة ناجمة عن الزيادة في عدد سكان بلد المقصد. ويظهر تحليل الحساسية أيضًا أن المتغيرات اللوجستية أكثر أهمية من المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية. يمكن أن نستنتج أن صانعي السياسات التجارية في البلدان النامية يمكنهم الحصول على نتائج أفضل من خلال تحسين الأداء اللوجستي والاستثمار في البنية التحتية اللوجستية يؤدي إلى المزيد من التجارة. وتشير نتائج الدراسة إلى جودة وكفاءة النقل البحري أمرًا مهمًا للتجارة نظرًا لأن البنية التحتية اللوجستية الضعيفة والعملية التشغيلية يمكن أن تشكل عائقًا ملحوظًا أمام التكامل التجاري بين البلدان. ومن ناحية أخرى، فإن تحسين تجارة النقل البحري، مع بيئة اقتصادية أكثر تحررا وتحررا، يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التجارة ووفورات الحجم والنطاق في أنشطة التوزيع والإنتاج. يوفر النقل البحري روابط قطاعية داخل الاقتصاد المحلي.

ومع التصاعد المستمر للتجارة العالمية ومع تسارع نية الدول في الاندماج ضمن هذا الهيكل، فإن النظام سوف يعتمد على الحفاظ على الاقتصاد العالمي المفتوح مع تحسين كمية وفعالية الهياكل الداعمة. عدم كفاية الخدمات مثل عدم التنسيق بين البلدان بشأن الإجراءات الحدودية؛ وعدم كفاءة إجراءات التخليص الجمركي في الموانئ؛ وعدم الاتساق وانخفاض جودة البنية التحتية للنقل؛ الشحن بتكاليف منخفضة ومرتفعة (مع طرق شحن طويلة وغير مباشرة)، والتأخير في تتبع الشحنات وتعقبها، والتأخير في المناولة النهائية وتخليص البضائع؛ وغياب مرافق التخزين البارد في الموانئ؛ وعدم القدرة على التصديق على جودة المنتج؛ من بين أمور أخرى؛ هي قضايا خطيرة وعقبات أمام التجارة الدولية. على الرغم من أن الخدمات اللوجستية تلعب دورًا مهمًا في مساعدة الأنشطة التجارية، إلا أن مستوى التحليل والبحث حول السياسة التجارية ظل منخفضًا من منظور الاقتصاد التطبيقي. تشير الأدبيات الموجودة إلى وجود عدد قليل من الأعمال التجريبية التفصيلية حول تأثيرات الخدمات اللوجستية على الأداء التجاري. قد يكون أحد الأسباب المحتملة لهذا النقص هو

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الافتقار إلى التدابير الرقمية لتمثيل أداء لوجستي متسق ومستند إلى الوقت مع تغطية قطرية كبيرة وخصوصية القطاع. في حين قدم الباحثون التجاريون بعض التقييم النوعي للتطورات في الخدمات اللوجستية (مثل التعريفات) على المستوى القطري، فإن التحقيق التجريبي حول تأثيرات الخدمات اللوجستية على التجارة يمكن أن يوفر بعض الأفكار المفيدة لواضعي السياسات التجارية ومشغلي الخدمات اللوجستية.تمثل حصة التجارة البحرية داخل البلدان المختارة جزءًا صغيرًا من التجارة الدولية المرتبطة ببعض المشكلات مثل ارتفاع تكلفة معاملات تدفق البضائع داخل هذه البلدان مقارنة بالمناطق الأخرى. ومن الأسباب المهمة لهذه المشكلة ما يتعلق بارتفاع رسوم الموانئ البحرية والتعريفات الجمركية في إجراءات الاستيراد والتصدير والعبور عبر الممرات الدولية بين الدول المذكورة بسبب عدم وجود اتفاقيات تعريفية تفضيلية. وفي هذا الصدد، وبعد نمذجة وتفسير النتائج في الدول المدروسة، وبناء على النتائج فإن الحل الفعال هو تخفيض التعريفة الجمركية. ثانياً، تحسين مؤشر الأداء اللوجستي: القدرة على تتبع الشحنات وتتبعها من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من التجارة البحرية. لزيادة LPI من الضروري تطوير الموانئ وزيادة أجيال الموانئ. ويحتاج إلى تجديد الأسطول واستخدام التكنولوجيا النظيفة والآمنة في الموانئ.

- دراسة (Boersma,etal,2008) بعنوان تنظيم العلاقة بين الجامعة والصناعة: دراسة حالة لسياسة البحث وإعادة هيكلة المناهج الدراسية في جامعة الشمال الغربي في جنوب أفريقيا

أحد المتطلبات الرئيسية للتحول الوارد في سياسة التعليم الجديدة في جنوب أفريقيا هو أن مخرجات الخريجين في نظام التعليم العالي يجب أن تتوافق مع احتياجات الاقتصاد الحديث. تتناول هذه الدراسة الجانب التنظيمي للعلاقات بين الجامعة والصناعة والذي يعد عنصرًا من عناصر التحول. ومن الناحية التجريبية، فهو يعكس سياسة جامعة الشمال الغربي في جنوب أفريقيا، كما تتجسد من خلال إدخال مناهج وأبحاث الرياضيات والمعلوماتية التجارية (BMI) BUSINESS MATHEMATICS AND INFORMATICS .تشير النتائج التجريبية إلى أن عدد الطلاب الذين اختاروا الرياضيات قد زاد بشكل كبير. ويعمل غالبية الخريجين الذين يتخرجون من برنامج BMI في القطاع المالي، على الصعيدين الوطني والدولي. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تنظيم العلاقات بين الجامعة والصناعة يفرض توازنًا مؤسسيًا صعبًا يحاول، من ناحية، تلبية معيار المؤشرات العلمية الدولية، ومن ناحية أخرى، "الملاءمة للغرض" في السياق المحلي.

- دراسة (Michele O'Dwyer1,etal,2023) بعنوان إقامة تعاون ناجح بين الجامعة والصناعة: إزالة الحواجز وعوامل التمكين

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تكتسب شبكات التعاون بين الجامعات والصناعة أهمية متزايدة بالنسبة للاقتصادات الوطنية. لقد حددت الدراسات السابقة العوائق والعوامل التمكينية للتعاون بين الجامعة والصناعة، إلا أن فهمنا لتطور مثل هذا التعاون لا يزال محدودًا مما يحد من قدرتنا على رعاية تطوره. تستكشف هذه الدراسة المؤسسة التعاون الناجح بين الجامعة والصناعة ويأخذ في الاعتبار مجموعة من العوائق وعوامل التمكين المتصورة من خلال أربع مراحل تطورية ناشئة: الجنينية، والبدء، والمشاركة، والتأسيس. اعتمدت الدراسة منهج البحث النوعي باستخدام دراسة حالة في موقع واحد، تركز على صناعة الأدوية، مع ١٠ شركات متعددة الجنسيات و٨ مؤسسات أكاديمية تشارك في تعاون دوائي. وتظهر النتائج ظهور عوائق وعوامل تمكين محددة للتعاون بين الجامعة والصناعة وفي فترات زمنية مختلفة، على سبيل المثال، انعدام الثقة الشديد؛ الخوف الشديد من تسرب المعرفة، والعزوف عن المشاركة في مرحلة تطور الاقتصاد. وتم التغلب على هذه العوائق إلى تحقيق الثقة القائمة على النزاهة واتفاقية الملكية الفكرية في مرحلة المشاركة. واستخدام مجموعة من الآليات المناسبة للمرحلة، على سبيل المثال، كانت الخبرة السابقة للشركاء حاسمة في مرحلة تطور الاقتصاد، في حين كان التماسك والتكامل المعرفي حيويين في مرحلة المشاركة. وتؤكد الدراسة على أهمية التمويل العام وتوزيعه بين الأعضاء من أجل دعم تطور الصناعة والقدرة التنافسية. يستمر التعاون بين الجامعة والصناعة في جذب مشاركين جدد واستثمارات إضافية خاصة بالشبكات الصناعية ، وقد أصبح مركزًا عالميًا للتميز في البحث وتطوير الصناعات والصناعات الدوائية.

- دراسة (Corina Pacher,etal,2022) بعنوان التطوير المنهجي لملف الكفاءة للتعليم الهندسي اللوجستي الصناعي

في السنوات الأخيرة، يمكن اعتبار التطوير المنهجي للكفاءات بناءً على مفهوم الصناعة ٤.٠ الفرصة الرئيسية لتعزيز القدرة التنافسية لكل من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة. ومع ذلك، خاصة في التخصصات الهندسية، لا يزال هناك نقص في الفهم من حيث بناء، على التوالي، إعادة تشكيل، ملفات تعريف الكفاءة الموجهة نحو التطبيق وفقًا لمتطلبات واحتياجات الصناعة والمجتمع. فقد صمت هذه الدراسة بشكل منهجي ملف تعريف الكفاءة للتعليم الهندسي اللوجستية الصناعية من خلال الإشارة إلى الأدبيات الحديثة حول تطوير الكفاءة. ونتيجة لذلك، تتم مناقشة الكفاءات المهنية والعرضية في مجالات الخدمات اللوجستية الواردة والإنتاج والصادرة. ويمكن استخدام النتائج كمرجع للتطوير المنهجي لتنمية الكفاءة متعددة التخصصات ضمن مبادرات تعليم الهندسة الصناعية. توصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق تقنيات الصناعة ٤.٠ يوفر العديد من الفرص لزيادة القدرة التنافسية للشركات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الصناعية. ومع ذلك، فإن التحول إلى مصنع ذكي يتمحور حول الإنسان يجب أن يتحقق من خلال التطوير المنهجي لعمليات التدريس والتعلم المتسقة. في هذا السياق، يمثل ملف الكفاءة، كنوع من التعريف المستهدف فيما يتعلق بنتائج التعلم المقصودة، نقطة البداية لجهود الاحتراف في التعليم الهندسي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على المستويين الاقتصادي الجزئي والكلي، ويجب بالطبع مواصلة تطويره بشكل مستمر.

نظرًا لأنه، على حد علم المؤلفين، لا يزال من الممكن اعتبار ملفات تعريف الكفاءة الخاصة بموضوع معين على أنها متخلفة في مجال التعليم الهندسي، فقد صممت هذه الدراسة بشكل منهجي ملف تعريف الكفاءة للتعليم الهندسي اللوجستي الصناعي، من خلال مناقشة المهارات المهنية والعرضية اللازمة الكفاءات في المجالات الفرعية للخدمات اللوجستية الواردة والإنتاج والصادرة بناءً على رؤى الأدبيات الحالية. هذا يعد اقتراح ملف تعريف الكفاءة بمثابة نقطة انطلاق لإضفاء الطابع المهني على التعليم الهندسي في مجال الخدمات اللوجستية الصناعية، ولكن يجب تحسينه من خلال دمج المتطلبات الحالية من وجهات نظر العلوم والأعمال والمجتمع. وعلى وجه الخصوص، يشهد قطاع الخدمات اللوجستية، وكذلك قطاع إدارة العمليات بأكمله، تحولاً العملية الناجمة عن التطورات القائمة على السياسات المتعلقة بالاستدامة والرقمنة لتكون قادرة على ضمان التعامل مع المواد الخام والمنتجات بشكل يحافظ على الموارد في المستقبل. لهذا السبب، فإن المناهج البحثية للمؤلفين في سياق هذه الورقة ليست كافية حتى الآن لتكون قادرة على إنشاء ملف تعريف شامل وموجه نحو المستقبل لخبراء المستقبل في مجال الخدمات اللوجستية الصناعية. يتطلب هذا الهدف تعاونًا مكثفًا متعدد التخصصات في مثلث المعرفة وإجراء بحث شامل باستخدام بيانات موثوقة إحصائيًا. ولهذا السبب، ستكون الخطوة التالية هي استكمال وتوسيع وتعديل فئات الكفاءة بمساعدة الأدبيات المتخصصة ليتم اختبارها تجريبيًا باستخدام أساليب المسح الكمي. من خلال نهج تكراري، يمكن بالتالي جمع الكفاءات المستقبلية المطلوبة بشكل منهجي وتنفيذها لاحقًا في النظام القائم على الكفاءة. و بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى التطوير المستمر للمقررات الدراسية على المستوى الجامعي، يجب تقديم المزيد من خدمات التعليم والتدريب القائمة على الكفاءة في المستقبل مع مراعاة مستمرة أو التكيف مع سوق العمل ومتطلباته لمهندسي الغد.

التعليق على الدراسات السابقة :

١ ـ نقاط الاتفاق:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (الحكمي، الحبيب ،٢٠٢٢م) في المنهج الوصفي والمنهج التحليلي واتفقت كذلك مع بعض النتائج الخاصة بالصناعات المحلية ، وأن هناك علاقة بين واقع التطور في الصناعات وتحقيق المستهدفات ، كذلك اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (الحجيلي ،٢٠٢١م) في المنهج الوصفي والتحليلي وفى بعض النتائج فيما يخص فاعلية البرامج ، وأيضا اتفقت مع دراسة (الشريف ،٢٠٢١م) مع بعض النتائج والتي تتماشى مع فلسفة وأهداف التدريب التقني والمهني.

٢- نقاط الاختلاف:

اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (شهاب ،٢٠٢١م) في بعض النتائج حيث أن الدراسة الحالية بينت أن هناك دور للقطاع الصناعي في قطاعي الطاقة والموارد البشرية في حين أن دراسة (شهاب ،٢٠٢١م) كان لها دور في القطاع الصناعي في الصناعات المستخرجة غير النفطية المقالع والتعدين ، كذلك اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (الفرهود ، دشن ،٢٠٢١م) حيث أن هذه الدراسة استخدمت منهج المسح في حين أن الدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي ، هذا فضلا من أن النتائج مختلفة بين الدراستين .

٣- الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة والتعرف على المناهج ، واستفاد الباحث كذلك من الدراسات السابقة في صياغة تساؤلات الدراسة.

تجميع وتحليل البيانات :

تم جمع المعلومات من خلال الوثائق والسجلات المنشورة على موقع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمنشورة كذلك في مواقع متفرقة على المواقع الإليكترونية عن طريق تحليل المعلومات الخاصة ونقدها ومدى مقارنتها وفاعليتها في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وذلك من خلال التحليل السردي .

الإطار النظري للدراسة :

وفيما يلى يجيب الباحث على تساؤل الدراسة الأول بالمبحث الأول وهو بعنوان : ما برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني؟

المبحث الأول : المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبرامجها (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ٢٠٢٣)

حققت المملكة المرتبة الأولى عالمياً في البرامج المهنية والتقنية وذلك في نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم ما بعد الثانوي غير الجامعي ، وذلك حسب "مؤشّر المعرفة العالمي ٢٠٢٢"، الصادر عن مؤسَّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بالتعاون مع برنامج

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يوفر بيانات موثوقة تساعد البلدان وصناع القرار على فهم التحولات والتحديات الحقيقية وكيفية مواجهتها، واستكشاف آفاق المستقبل ومساراته الممكنة. **(واس، ٢٠٢٣)**

أولا : نبذة عن المؤسسة

صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٤٢٨ بتنظيم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، حيث يتضمن التنظيم إنشاء المؤسسة وتحديد مقرها وطبيعتها، غرضها تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتطوير القوى الوطنية المهنية والفنية ضمن إطار السياسات التي يضعها مجلس القوى العاملة في حدود ما يتصل بالتعليم الفني والتدريب المهني والبحوث المتعلقة بذلك ، وتقدم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني أكثر من (٢٥٠) تخصصاً وبرنامجاً تدريبياً، من بينها برامج تدريبية في المنشآت التابعة للمؤسسة من كليات ومعاهد، ومعاهد الشركات الاستراتيجية، والكليات التقنية العالمية - برامج تدريبية في منشآت التدريب الأهلي - برامج مساندة ومجتمعية مرنة ، وتقوم المؤسسة بشكل مستمر بالتوسع في برامج التدريب لتوفير احتياجات سوق العمل بناءً على رؤية المملكة ٢٠٣٠م ، ويرى بعض الباحثين أن بداية التعليم الفني والمهني كانت في الحجاز، حيث أدت عوامل متعددة في التأثير على مجريات الحركة التعليمية بشكل عام، والتعليم الفني والمهني بشكل خاص؛ ففي عام ١٣٢٨هـ/١٩٠٨م أُفتتحت مدرسة صناعية في مكة المكرمة وأُوفد لها معلمون من استانبول، ومن أهم المدارس الرسمية التي جمعت بين التعليم العام والتعليم الفني خلال فترة توحيد المملكة العربية السعودية المدرسة الرشيدية التي أنشئت بين عامي ١٣٠١-١٣٠٣هـ/ ١٨٨١-١٨٨٣م، حيث كانت تقوم بتدريس مواد المقاييس، والأعداد المركبة والكسور، والخط، والرسم، وأصول مسك الدفاتر، والحساب، والهندسة المسطحة، والمجسمة، والمثلثات، والعلوم الشرعية، والعربية، والاجتماعيات، ومهن النجارة والحدادة، وصناعة الأحذية.، وكما كانت البداية في إنشاء مدرسة صناعية بجدة في عهد الملك عبد العزيز في عام ١٣٦٩هـ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد المرحلة الابتدائية، ثم تلاها نظام الخمس سنوات وكانت تسمى بالثانويات الصناعية، ثم تلاها نظام الأربع سنوات بعد الابتدائية، وكانت تسمى بالمدارس المتوسطة الصناعية، وكما افتتحت أول مدرسة ثانوية صناعية بالمملكة عام ١٣٨٠هـ/١٣٨١م، وكانت تُسمى بكلية الصناعات.

ثانيا : نشأة المؤسسة وتطورها

تعود بدايات التدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية إلى فترة زمنية مبكرة، إذ كان موزعا بين ثلاث جهات حكومية آنذاك، فوزارة المعارف كان يتبعها التعليم الفني الثانوي (الصناعي، والزراعي، والتجاري)، ووزارة العمل والشؤون

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الاجتماعية كان يتبعها التدريب المهني (مراكز التدريب المهني)، ووزارة الشؤون البلدية والقروية كان يتبعها معاهد المساعدين الفنيين، ولاهتمام الدولة بإعداد القوى البشرية في المجالات التقنية والمهنية، ولتزايد الحاجة لتأهيل الشباب السعودي في المجالات التقنية والمهنية؛ رُئي أن تكون جميع مجالات التدريب التقني والمهني تحت مظلة واحدة، فصدر الأمر الملكي رقم (٣٠/م) وتاريخ ١٤٠٠/٨/١٠هـ القاضي بإنشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، وضم المعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني تحت مظلتها ، وبناءً على ذلك بدأت المؤسسة في مزاولة مهامها مستمرة في تطوير البرامج، وتنمية الموارد البشرية؛ بما ينسجم مع حاجة البلاد لتلبية احتياجات قطاع الأعمال.، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى إيجاد كوادر وطنية مؤهلة تأهيلًا عاليًا، تكون قادرة على النهوض بمتطلبات خطط التنمية الطموحة للدولة، وتوّجت تلك الحاجة بصدور الأمر السامي رقم (٧/هـ/٥٢٦٧) وتاريخ ١٤٠٣/٣/٧هـ المؤيد لقرار اللجنة العليا لسياسة التعليم رقم (٢٠٩) /خ م وتاريخ ١٤٠٢/١٠/٢٩هـ المتضمن ضرورة الاهتمام بالتعليم التقني على مستوى الكليات التقنية؛ لتفتح مسارات أخرى للتعليم العالي في مجال تنمو وتشتد إليه حاجة البلاد ، وتضمّن الأمر السامي التأكيد على أن تكون مسؤولية التوسع في هذا النمط مسؤولية المؤسسة، وقد حقق ذلك العديد من الإيجابيات ومنها :

١- عدم هيمنة المنهج الأكاديمي، وبالتالي حفاظ الكليات التقنية على وظيفتها ورسالتها الخاصة المتمثلة في الإعداد لسوق العمل والاهتمام بمتطلباته
٢- تنفيذ البرامج التدريبية في المؤسسة في ثلاثة مستويات مهنية: التدريب المهني والصناعي، والتدريب التقني وتعكس هذه المستويات مخرجات المؤسسة ذات التأهيل المتنوع .
٣- عدم انحسار العلاقة بين الكليات التقنية وسوق العمل، وتقريب الفجوة وتحجيمها بين البرامج التدريبية وطبيعة الحاجة في قطاع العمل.
٤- توحيد المنهج والمستوى التأهيلي ومتطلبات البرامج التدريبية، والاعتماد على أسس موحدة، وتنسيق يعتمد على معايير مهنية يعدها المختصون في سوق العمل.

أما السؤال الثانى وهو : ما أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية؟ فيجيب عنه المبحث الثاني

المبحث الثاني : برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وأهدافه (برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ، ٢٠٢٣م)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أولا : نبذة عن البرنامج

أُطلق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مطلع العام ٢٠١٩، إيماناً من القيادة بأهمية قطاعات البرنامج الأربعة (الطاقة، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية) وتكاملها لتحقيق قيمة مضافة وتعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه وخلق بيئة استثمارية جاذبة ، كما يولي البرنامج اهتماماً لمحوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة كونهما أحد أهم ممكنات القطاعات الرئيسية المشمولة في البرنامج وعوامل دعمها للوصول بها إلى تحقيق مستهدفاتها والأثر المرجو منها ، وقد حقق برنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عدداً من الإنجازات المتنوعة منها إطلاق برنامج المسح الجيولوجي، بالإضافة إلى إطلاق خمسة خطوط ملاحية جديدة، وتدشين أول زورق اعتراضي سريع مصنع محلياً، وإنشاء محطات للطاقة المتجددة، وزيادة متسارعة للاستثمار في القطاع الصناعي، ودعم توطين قطاع الصناعات العسكرية، وإطلاق برنامج "صنع في السعودية" ، يعمل البرنامج حالياً على تطوير البنية التحتية لقطاعاته الأربعة لتكون أحد أهم عوامل رفع تنافسية المملكة وجاذبيتها كوجهة مثالية للاستثمار، إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد، وتحسين السياسات والتشريعات الخاصة بالقطاعات لتمكين البرنامج من تحقيق مستهدفاته وتمكين استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، كما سيركز البرنامج على تحسين الميزان التجاري، وخلق صناعة محلية تنافس في الأسواق العالمية، وإيجاد ميز تنافسية مستدامة قائمة على الابتكار وتحفيز الاستثمارات وخلق الفرص الوظيفية، والتقدم نحو تحقيق مزيج الطاقة الأمثل وزيادة الترابط اللوجستي للمملكة محلياً وعالمياً.

ثانيا : الأهداف الاستراتيجية للبرنامج

إنشاء مناطق خاصة، وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية- زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة رفع تنافسية قطاع الطاقة- تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها - تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز - توطين الصناعات الواعدة - توطين الصناعة العسكرية - رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية - إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية- تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل - زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز.

ثالثا : أبرز الانجازات

١- وصلت إيرادات قطاع التعدين لنحو مليار ريال، وهو الرقم الأعلى تاريخيًا للقطاع، ويعد قطاع التعدين أحد القطاعات المساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٢- حقق المحتوى المحلي مكاسب سريعة في عدد من المشاريع حتى عام ٢٠٢٠ بقيمة أكثر من ١٨ مليار ريال، وأكثر من ٢٣ ألف منافسة حكومية منذ بداية تفعيل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
٣- إطلاق برنامج "صُنع في السعودية"، الذي "يقدّم هوية موحّدة للمنتجات والخدمات السعودية تمثّل الهوية الرسمية للترويج لها محلياً وعالمياً.
٤- إطلاق البرنامج العام للمسح الجيولوجي وهو الأضخم من نوعه في المنطقة لاستكشاف فرص التعدين في البلاد على مساحة تصل إلى أكثر من ٦٠٠ ألف كيلو متر مربع، تغطي كافة مساحة المنطقة الجيولوجية المعروفة باسم «الدرع العربي».
٥- إطلاق ٥ خطوط ملاحية جديدة: لخدمة أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا، ومنطقة شرق المتوسط. والشمال من أوروبا وشبه القارة الهندية، لزيادة قوة ربط موانئ المملكة مع الموانئ العالمية وجذب كبرى الشركات.
٦- زيادة حصة إنتاج الغاز في المملكة حيث وصلت الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز إلى ١٨ مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم بزيادة قدرها ١٦% عن عام ٢٠١٦ لتغذية نمو الصناعة والتحلية وإنتاج الكهرباء نحو اقتصاد مزدهر.
٧- انطلقت مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة عن طريق تشغيل أول معمل لإنتاج الطاقة من الخلايا الشمسية في سكاكا بسعة إنتاجية تبلغ ٣٠٠ ميجا واط وتحقيق رقم قياسي عالمي في تكلفة إنتاج الكهرباء لمشروع طاقة الرياح بدومة الجندل.

الخلاصة :

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تقوم بتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة في حدود ما يتصل بالتعليم الفني والتدريب المهني والبحوث المتعلقة ، في حين أن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية صمم خصيصا لتحقيق روية المملكة ٢٠٣٠ لتحقيق الريادة في الصناعات المستهدفة وتحقيق مؤشرات الرؤية في مستويات الخدمات اللوجستية ونقل التقنية ووضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة تكنولوجيا وصناعيا ولوجستيا.

أما التساؤل الرئيسي وهو : ما مدى فاعلية برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية؟ وهذا التساؤل هو لب الدراسة وهو ما سيجيب عنه المبحث الثالث ثم يلى ذلك التحليل السردي والنقدي واستخراج النتائج وكذلك التوصيات .

المبحث الثالث: مدى فاعلية المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام التحليل السردي في تحليل معظم المشروعات المتعلقة بالمؤسسة واستعراض منجزاتها وأهدافها فوجد الباحث التالي :

المؤسسة العامة للتــدريب التقنــي والمهنــي

مستويات البرامج التدريبية بالمؤسسة العامة للتــدريب التقنــي والمهنــي	
مستوى التدريب المهني	تصب في الميدان التعليمي فقط
مستوى التدريب الصناعي	تصب في الميدان التعليمي فقط
مستوى التدريب التقني	تصب في الميدان التعليمي فقط

يتضح من الجدول السابق :

أن البرامج التدريبية في المؤسسة في ثلاثة مستويات مهنية: التدريب المهني والصناعي، والتدريب التقني وتعكس هذه المستويات مخرجات المؤسسة ذات التأهيل المتنوع لكن هذه البرامج تصب في الميدان التعليمي فقط وليس على المستوى العام للمملكة فيما يخص باقي التخصصات.

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	
قطاع الطاقة	المؤسسة العامة للتــدريب التقنــي والمهنــي لا تدعم قطاع الطاقة
قطاع التعدين	المؤسسة العامة للتــدريب التقنــي والمهنــي لا تدعم قطاع التعدين
قطاع الصناعة	المؤسسة العامة للتــدريب التقنــي والمهنــي تدعم بعض فروع قطاع الصناعة وليس قطاع الصناعة ككل والذى يشمل التعاون في مجال التدريب وانشاء المعاهد المتخصصة والشراكة مع كبرى الشركات الصناعية الخاصة.
قطاع الخدمات اللوجستية	المؤسسة العامة للتــدريب التقنــي والمهنــي لا تدعم قطاع الخدمات اللوجستية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

يتضح من الجدول السابق :

أولا : أن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية يدعم تحقيق قطاعات البرنامج الأربعة مجتمعة **(الطاقة، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية)** ، أما المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي فهي لا تدعم البرنامج الأول **(برنامج الطاقة)** الخاص ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ، ولا يوجد عندها أي آلية إزاء التعامل مع ملف الطاقة في حين أن البرنامج عنده استراتيجية كاملة لملف الطاقة مثل زيادة حصة إنتاج الغاز في المملكة حيث وصلت الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز إلى ١٨ مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم بزيادة قدرها ١٦% عن عام ٢٠١٦ لتغذية نمو الصناعة والتحلية وإنتاج الكهرباء نحو اقتصاد مزدهر ، وكذلك انطلقت مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة عن طريق تشغيل أول معمل لإنتاج الطاقة من الخلايا الشمسية في سكاكا بسعة إنتاجية تبلغ ٣٠٠ ميجا واط وتحقيق رقم قياسي عالمي في تكلفة إنتاج الكهرباء لمشروع طاقة الرياح بدومة الجندل.

ثانيا : تبين من متابعة آلية عمل المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي في أنها لا تدعم القطاع الثاني الخاص ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وهو **(قطاع التعدين)** فليس لها أي دور يذكر في هذا الصدد ولا تدعم هذا القطاع في حين أن البرنامج يدعم قطاع التعدين حيث وصلت إيرادات قطاع التعدين لنحو مليار ريال، وهو الرقم الأعلى تاريخيًا للقطاع، ويعد قطاع التعدين أحد القطاعات المساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي ، وكذلك تم إطلاق البرنامج العام للمسح الجيولوجي وهو الأضخم من نوعه في المنطقة لاستكشاف فرص التعدين في البلاد على مساحة تصل إلى أكثر من ٦٠٠ ألف كيلو متر مربع، تغطي كافة مساحة المنطقة الجيولوجية المعروفة باسم «الدرع العربي».

ثالثا : في القطاع الثالث وهو قطاع الصناعة نجد سياسة المؤسسة بصفة عامة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتطوير القوى الوطنية المهنية والفنية لكنها قامت مؤخرا على استحياء بعمل مذكرة تعاون يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يناير ٢٠١٩ مع وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية على هامش برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية للدلالة على فاعليتها مع البرامج والقوى الوطنية المختلفة خاصة في قطاع الصناعة وهذا هو القطاع الوحيد الذى تدعمه المؤسسة بالتعاون مع البرنامج لكن التعاون ليس كاملا وشاملا ، لكنه كان مذكرة تعاون فقط لا تشمل قطاع الصناعة ككل لكنه يشمل التعاون في مجال التدريب وانشاء المعاهد المتخصصة والشراكة مع كبرى الشركات الصناعية الخاصة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

فقد وقعت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني مذكرة تعاون مع وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية على هامش برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الذي عقد في الرياض يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يناير ٢٠١٩م ، وهدفت المذكرة التي وقعها محافظ المؤسسة الدكتور أحمد بن فهد الفهيد، ونائب وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية لشؤون الصناعة المهندس عبدالعزيز العبدالكريم، إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية من خلال الاعتماد على الكوادر الوطنية وتمكينهم من العمل في القطاعات الحيوية بما يحقق التنمية للاقتصاد الوطني للمملكة، إذ تضمنت مجالات التعاون المشتركة بين المؤسسة والوزارة، والعمل على زيادة التعاون في مجال التدريب بين المؤسسة وكبرى الشركات الصناعية في القطاع الخاص، حيث عززت المؤسسة من شراكتها الاستراتيجية مع القطاع الخاص من خلال إنشاء المعاهد المتخصصة التي وصلت إلى ٢٩ معهدا، وتستهدف بحلول عام ٢٠٢٠ الوصول إلى ٣٥ معهد شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص كما تشمل مجالات التعاون بين الطرفين، إعداد المعايير المهنية للتخصصات التي يتطلبها سوق العمل في المجالات ذات العلاقة، وجعلها متاحة للقطاع الخاص مما يسهل من عملية إسهام القطاع الخاص في إنشاء المراكز التدريبية المتخصصة وفق الضوابط المنظمة لذلك، ويتضمن التعاون أيضاً تحديد التخصصات والمهن التي يتطلب سد احتياجها الحالي والمستقبلي للمدن الصناعية ضمن القطاعات الصناعية المستهدفة، إضافة إلى دراسة الاحتياج الحالي والمستقبلي للمدن الصناعية من التخصصات التقنية **(عكاظ، ٢٠١٩م)**

رابعا : القطاع الرابع هو قطاع الخدمات اللوجستية وهو القطاع الذى يتميز به برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية كونه الجهة المنوط بها تنفيذ ذلك على مستوى المملكة وعلى حسب رؤية المملكة ٢٠٣٠م وبالنظر في آليات عمل المؤسسة الوطنية للتدريب التقني والمهني لم نجدها بأي صورة من الصور تدعم الخدمات اللوجستية والتي تعتبر من صميم تخصصها لأنها تتعامل مع الكوادر والموارد البشرية التي لها علاقة طردية مع الخدمات اللوجستية ، في حين أن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية يدعم قطاع الخدمات اللوجستية بكل ما أوتى من قوة حسب رؤية القيادة الرشيدة بالبلاد ولتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م ، فقد قام البرنامج و حقق المحتوى المحلي مكاسب سريعة في عدد من المشاريع حتى عام ٢٠٢٠ بقيمة أكثر من ١٨ مليار ريال، وأكثر من ٢٣ ألف منافسة حكومية منذ بداية تفعيل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ، وإطلاق برنامج "صُنع في السعودية"، الذي "يقدّم هوية موحّدة للمنتجات والخدمات السعودية تمثّل الهوية الرسمية للترويج لها محلياً وعالمياً ، وكذلك إطلاق ٥ خطوط ملاحية جديدة لخدمة أسواق الشرق

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا، ومنطقة شرق المتوسط. والشمال من أوروبا وشبه القارة الهندية، لزيادة قوة ربط موانئ المملكة مع الموانئ العالمية وجذب كبرى الشركات.

ومن متابعة الباحث وتحليله لما قيل عن المؤسسة عبر المواقع تم مطالعة مقال للكاتب / عبدالرحمن أحمد الجبيري في (صحيفة مال) هذا المقال يتابع عن كثب أعمال المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فيقول : المتابع للحراك التقني والمهني التي تقوم به المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني يشير الى تركيز المؤسسة على جودة مخرجاتها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وخاصة في محور المهارات التطبيقية الحالية والمستقبلية، لذلك فإن أحد الجوانب المهمة هو قدرتها على تدريب القوى العاملة المستقبلية وفهم المهارات المتطورة ودورها الحيوي في تحديد تلك الوظائف والمهارات المستقبلية التي ستكون مطلوبة في سوق العمل خلال السنوات القادمة ، وتركز رؤية المملكة ٢٠٣٠ على رفع اسهامات القطاع الخاص وهو ما يتطلب معه بناء منظومة بشرية تعزز العلاقة بين تطوير المؤهلات التي تعترف بالمهارات المشتركة، وتقديم مخرجات تقنية ومهنية أوسع تواكب مرونة سوق العمل مما نتج عنه انخفاض في تكرار منتج التدريب غير الضروري وتعزيز العلاقة بين منتجات التدريب واحتياجات التدريب ومسارات التوظيف إضافة الى زيادة مرونة منتج التدريب الذي يستشرف المستقبل وتعزيز الاستجابة لاحتياجات الصناعات المتغيرة وهو ما يجري حاليا داخل المؤسسة إذا استكملت التغييرات الجديدة للتخصصات والمهارات وفق واقع سوق العمل. (**الجبيرى ،٢٠٢٢م**)

وفى تقرير خاص للدكتورة / هناء المعيبدي الباحثة التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بعنوان الرفع من مكانة التدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية التي صرحت أن التقرير يسعى إلى دراسة الطرق التي بإمكانها رفع مكانة التدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية، من خلال مناقشة محورين هما :

- جعل التدريب التقني والمهني أكثر جاذبية لطالب المرحلة الثانوية وما بعدها، فلابد من إعادة عرض هذا المسار من التدريب على الطالب بوصفه مجالا مفيدا للتعليم ومسارا يسهل الحصول على وظيفة ولتحقيق ذلك، فإنه من المهم رفع جودة المناهج التقنية والمهنية ومواءمتها ً مع احتياجات سوق العمل وهو ما يتطلب شراكة وتعاونا عميقا مع أصحاب الشركات والمستفيدين.
- إن تحسين أداء طلاب المسار التقني والمهني يتطلب تطوير استراتيجيات فعالة لتحفيز الطلاب، عن طريق استخدام أدوات ومؤشرات تقييم متنوعة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

من خلال هذين المحورين وضعت الباحثة بعض التوصيات نذكر منها :
التوصية الأولى: تطوير أساليب المشاركة، والتعاون بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال، للرفع من جودة التعليم التقني والمهني.
التوصية الثانية: استخدام أدوات تقييم متنوعة وبرامج إرشاد مهني. (**المعيبدي ،٢٠٢٠م**)

تعليق الباحث :

يتوقف نجاح الإصلاحات المتعلقة بالتدريب التقني والمهني في المملكة ؛ على رفع مكانة التدريب العام بالمملكة وليس التدريب الخاص بالتعليم فقط ، ويحتاج قطاع التعليم التقني والمهني السعودي إلى آلية فاعلة أكثر مما هو عليه الآن تمكنه من الاستفادة من توصيات قطاعً العمل والصناعة مع شركات مختلفة لتطوير مهارات الطالب على رأس العمل.

وفى الإطار التحليلي وجد الباحث هناك تعاون مثمر بين أكاديمية الحفر العربية السعودية (صدى) وهي منظمة فنية وأكاديمية تأسست نتيجة للشراكة المثمرة بين أرامكو السعودية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وتعاون الجهات الفاعلة في الصناعة التي تمول الأكاديمية ، وقد أنشئت كمركز تدريب لصناعة الحفر وصيانة الآبار في المنطقة ، تتبنى SADA معيار تدريب إقليمي ووطني ودولي في صناعة التدريب على الحفر. إنها منظمة غير ربحية يديرها مجلس أمناء مستقل. (**أكاديمية الحفر العربية السعودية ،٢٠٢٣م**)

ومعنى ذلك أن للمؤسسة لها شراكات أخرى صناعية لكن ليست على الوجه الأكمل ولا تحقق التطلعات المستقبلية.

وفى أحدث تصريح للدكتور / أحمد بن فهد الفهيد محافظ المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي ولبيان فاعلية المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني على الساحة الوطنية خاصة قطاع الصناعة قال فيه :

المؤسسة تقدم نفسها بوصفها جهة رائدة في تقنية المعلومات وتكامل الخدمات الرقمية، فإنها تنطلق من اهتمام القيادة الرشيدة –حماها الله- المتمثل في الدعم المبارك لقطاع التدريب، وإطلاق برنامج تنمية القدرات البشرية بوصفه أحد البرامج المستحدثة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وبما اشتمله من مبادرات نوعية تعمل عليها المؤسسة مثل: تنمية قدرات ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم التقني والمهني، وبرنامج التلمذة الصناعي (Apprenticeship) ، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتطوير آلية التمويل المستدام. وغيرها من المبادرات والإمكانات التي توجت حصول المؤسسة على المركز التاسع عالميا في مؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠٢١ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وسعيًا في تقديم الخدمات التقنية بالكفاءة والفاعلية تضع المؤسسة بالاعتبار تطبيق مفاهيم التعاملات الإلكترونية، والالتزام بسياسة حماية الملكية الفكرية للمحتوى، واستراتيجية التحول الرقمي؛ من أجل خلق قنوات تواصل تمكّن المستفيد من منسوبي المؤسسة، أو رواد الأعمال، أو الباحثين عن المعلومة من الإفادة من بوابة المؤسسة الرقمية . **(كلمة محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ،٢٠٢٢م)**

من جهة أخرى أوضح سعادة نائب المحافظ للتدريب الدكتور عادل الزنيدي أن المؤسسة ضمن خططها المستمرة لبناء وتطوير برامج نوعية للمتدربين والمتدربات إلى أن يكون البرنامج رافداً قوياً في دعم قطاع السياحة في المملكة من خلال تقديم محتوى شامل لتأهيل أبناء الوطن للعمل في هذا المجال الذي يشهد نمواً متزايداً، لما تملكه بلادنا من استقرار وأمان، وتنوع جغرافي وتاريخي وثقافي، وبالتالي مساهمتهم الفاعلة في التعريف بمنجزات الوطن المتنوعة ، مؤكداً على حرص المؤسسة العامة للتدريب التقي والمهني على حضور ومشاركة متدربيها في مثل هذه المحافل وثقتنا عالية ولله الحمد بجودة مخرجاتنا كما ذكر أن عام ٢٠٢٢ شهد عدد من الجوائز والاعتمادات من جهات محلية وعالمية لعدد من كليات السياحة والفندقة. **(المركز الإعلامي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، (٢٠٢٣م)**

وفى ملتقى أسبار صرح الدكتور محمد بن قياض الشليخي بخصوص علاقة استراتيجية رؤية المملكة ٢٠٣٠م بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بقوله:

قدم الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي أقرها الملك سلمان بن عبدالعزيز نتيجة ملاحظات على احتياجات وطنية استراتيجية للارتقاء بالمجتمع والانتقال به الى وضع أعلى وأفضل في كافة المجالات، وأن تكون إطار تستمد منه الجهات الحكومية والخاصة تشريعاتها ومبادراتها وقراراتها وفقا لمحاورها الإستراتيجية وأهدافها لتحقيق التنمية المستدامة **وعندما نبحث من هي الجهة الحكومية المعنية بذلك نجد أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني هي الجهة الأهم والعمود الفقري** ويتضح ذلك من رسالتها الرئيسية وأهدافها المعتمدة التي نصت على نقل التقنية وتوطينها، والتي اسند إليها بمرسوم ملكي جميع المعاهد التي كانت موزعة بين أربع جهات (التعليم، البلديات، العمل والشئون الاجتماعية، تعليم البنات) **لهذا نصت رسالتها الرسمية التالي "المشاركة في البرامج الوطنية التي تتبنى نقل التقنية وتوطينها، وتوفير دعمها ودعم القطاع الخاص، وتوجيهه للاستثمار في مجال التدريب التقني والمهني". (ملتقى أسبار ، (١٤٤٠ هجرية)**

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تعليق عام للباحث:

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني مؤسسة حكومية فاعلة لكنها تحتاج أدوات وتدريب فاعلة أكثر مما هي عليه كما صرحت بذلك د. هناء المعيبدى الباحثة بمركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية ، كذلك المؤسسة تقوم بدعم الصناعة والتدريب التقني والمهني على مستوى المملكة في مجال التعليم فقط ، لكنها تحتاج إلى التجديد المستمر لهذه البرامج والوقوف على المستجدات الحديثة في البرامج التدريبية كما بينت الدراسات السابقة ، وهى بذلك تقدم الدعم للبرامج والقوى الوطنية خاصة من كان في مجال التدريب التقني والمهني والذى يخص قطاع الصناعة دون باقي القطاعات الأخرى الخاصة ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، صاحب سياسة تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م والمتمثلة في (الطاقة، التعدين، والخدمات اللوجستية) .

نقد :

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لم تقدم شيئا يذكر تجاه هذه القطاعات (الطاقة، التعدين، والخدمات اللوجستية) والتي هي أساس الصناعة الوطنية والتي يقوم بتطويرها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ، أي أن هناك قاسم مشترك بين المؤسسة والبرنامج لكنها لا تنفذ بالشكل الأمثل ، لابد من التنسيق والتعاون بينهما من خلال آلية يتفق عليها بينهما على كافة المسارات حتى يكون هناك مردود إيجابي لصالح قطاعات تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية والتي هي أساس رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

خاتمة البحث

أولا : ملخص نتائج البحث

ثانيا توصيات البحث

أولا : ملخص نتائج البحث

١- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني هي الجهة الحكومية المعنية بالتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، وتختص المؤسسة بتنمية الموارد البشرية الوطنية من خلال التدريب، بما يسهم في سد احتياجات سوق العمل من القوى البشرية .

٢- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية برنامج وطني يرأسه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية الأستاذ / بندر بن إبراهيم الخريف و يهدف إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٣- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني غرضها تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتطوير القوى الوطنية المهنية والفنية ضمن إطار السياسات التي يضعها مجلس القوى العاملة في حدود ما يتصل بالتعليم الفني والتدريب المهني والبحوث المتعلقة بذلك.

٤- من الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني توثيق العلاقة والتكامل مع الجهات التعليمية والتدريبية الوطنية والتوسع في المجالات التدريبية المتقدمة الداعمة للخطط الوطنية والمشاركة في برامج نقل وتطوير التقنية.

٥- المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي لا تدعم البرنامج الأول (برنامج الطاقة) الخاص ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ، ولا يوجد عندها أي آلية إزاء التعامل مع ملف الطاقة في حين أن البرنامج عنده استراتيجية كاملة لملف الطاقة مثل زيادة حصة إنتاج الغاز في المملكة حيث وصلت الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز إلى ١٨ مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم بزيادة قدرها ١٦% عن عام ٢٠١٦ لتغذية نمو الصناعة والتحلية وإنتاج الكهرباء نحو اقتصاد مزدهر ، وكذلك انطلقت مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة عن طريق تشغيل أول معمل لإنتاج الطاقة من الخلايا الشمسية في سكاكا بسعة إنتاجية تبلغ ٣٠٠ ميجا واط وتحقيق رقم قياسي عالمي في تكلفة إنتاج الكهرباء لمشروع طاقة الرياح بدومة الجندل.

٦- تبين من متابعة آلية عمل المؤسسة العامة للتـــدريب التقنـــي والمهنـــي في أنها لا تدعم القطاع الثاني الخاص ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وهو قطاع التعدين فليس لها أي دور يذكر في هذا الصدد ولا تدعم هذا القطاع في حين أن البرنامج يدعم قطاع التعدين حيث وصلت إيرادات قطاع التعدين لنحو مليار ريال، وهو الرقم الأعلى تاريخيًا للقطاع، ويعد قطاع التعدين أحد القطاعات المساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي ، وكذلك تم إطلاق البرنامج العام للمسح الجيولوجي وهو الأضخم من نوعه في المنطقة لاستكشاف فرص التعدين في البلاد على مساحة تصل إلى أكثر من ٦٠٠ ألف كيلو متر مربع، تغطي كافة مساحة المنطقة الجيولوجية المعروفة باسم «الدرع العربي».

٧- تبين للباحث من خلال مسح تحليلي قام به عبر شبكة الأنترنت في القطاع الثالث وهو قطاع الصناعة أن سياسة المؤسسة بصفة عامة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتطوير القوى الوطنية المهنية والفنية لكنها قامت مؤخرا على استحياء بعمل مذكرة تعاون يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يناير ٢٠١٩ مع وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية على هامش برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية للدلالة على فاعليتها مع البرامج والقوى الوطنية المختلفة خاصة في قطاع

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الصناعة وهذا هو القطاع الوحيد الذى تدعمه المؤسسة بالتعاون مع البرنامج لكن التعاون ليس كاملا وشاملا ، لكنه كان مذكرة تعاون فقط لا تشمل قطاع الصناعة ككل لكنه يشمل التعاون في مجال التدريب وانشاء المعاهد المتخصصة والشراكة مع كبرى الشركات الصناعية الخاصة.

٨- بالنظر في آليات عمل المؤسسة العامة للتـدريب التقنـي والمهنـي لم نجدها بأي صورة من الصور تدعم الخدمات اللوجستية والتي تعتبر من صميم تخصصها لأنها تتعامل مع الكوادر والموارد البشرية التي لها علاقة طردية مع الخدمات اللوجستية ، في حين أن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية يدعم قطاع الخدمات اللوجستية بكل ما أوتى من قوة حسب رؤية القيادة الرشيدة بالبلاد ولتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م فقد قام البرنامج و حقق المحتوى المحلي مكاسب سريعة في عدد من المشاريع حتى عام ٢٠٢٠ بقيمة أكثر من ١٨ مليار ريال، وأكثر من ٢٣ ألف منافسة حكومية منذ بداية تفعيل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ، وإطلاق برنامج "صُنع في السعودية"، الذي "يقدّم هوية موحّدة للمنتجات والخدمات السعودية تمثّل الهوية الرسمية للترويج لها محلياً وعالمياً ، وكذلك إطلاق ٥ خطوط ملاحية جديدة: لخدمة أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا، ومنطقة شرق المتوسط. والشمال من أوروبا وشبه القارة الهندية، لزيادة قوة ربط موانئ المملكة مع الموانئ العالمية وجذب كبرى الشركات.

٩- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني مؤسسة حكومية فاعلة لكنها تحتاج أدوات وتدريب فاعلة أكثر مما هي عليه لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م على الوجه الأكمل.

١٠- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تم تأسيسه في مطلع العام ٢٠١٩م إيمانا من القيادة بأهمية قطاعات البرنامج الأربعة **(الطاقة، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية)** وتكاملها لتحقيق قيمة مضافة وتعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه وخلق بيئة استثمارية جاذبة كما يولي البرنامج اهتماماً لمحوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة.

١١- من أبرز إنجازات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية:

وصول إيرادات قطاع التعدين لنحو مليار ريال - إطلاق برنامج "صُنع في السعودية"، الذي "يقدّم هوية موحّدة للمنتجات والخدمات السعودية تمثّل الهوية الرسمية للترويج لها محلياً وعالمياً - إطلاق البرنامج العام للمسح الجيولوجي وهو الأضخم من نوعه في المنطقة لاستكشاف فرص التعدين في البلاد على مساحة تصل إلى أكثر من ٦٠٠ ألف كيلو متر مربع، تغطي كافة مساحة المنطقة الجيولوجية المعروفة باسم «الدرع العربي» - إطلاق ٥ خطوط ملاحية جديدة: لخدمة أسواق

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا، ومنطقة شرق المتوسط. والشمال من أوروبا وشبه القارة الهندية، لزيادة قوة ربط موانئ المملكة مع الموانئ العالمية وجذب كبرى الشركات- زيادة حصة إنتاج الغاز في المملكة حيث وصلت الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز إلى ١٨ مليار قدم مكعبة قياسية - تشغيل أول معمل لإنتاج الطاقة من الخلايا الشمسية في سكاكا بسعة إنتاجية تبلغ ٣٠٠ ميجا واط وتحقيق رقم قياسي عالمي في تكلفة إنتاج الكهرباء لمشروع طاقة الرياح بدومة الجندل.

١٢- في إطار فعالية المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تقدم نفسها بوصفها جهة رائدة في تقنية المعلومات وتكامل الخدمات الرقمية، فإنها تنطلق من اهتمام القيادة الرشيدة –حماها الله- المتمثل في الدعم المبارك لقطاع التدريب، وإطلاق برنامج تنمية القدرات البشرية بوصفه أحد البرامج المستحدثة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وبما اشتمله من مبادرات نوعية تعمل عليها المؤسسة مثل: تنمية قدرات ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم التقني والمهني، وبرنامج التلمذة الصناعي ، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتطوير آلية التمويل المستدام ، لكن فعاليتها إزاء برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية غير ممثلة على نطاق واسع ، والفعالية موجودة لكنها ضعيفة لا تكاد تذكر إلا في مذكرة تعاون بين الجانبين .

١٣- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لم تقدم شيئا يذكر تجاه هذه القطاعات (الطاقة، التعدين، والخدمات اللوجستية) والتي هي أساس الصناعة الوطنية والتي يقوم بتطويرها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ، أي أن هناك قاسم مشترك بين المؤسسة والبرنامج لكنها لا تنفذ بالشكل الأمثل ، لابد من التنسيق والتعاون بينهما من خلال آلية يتفق عليها بينهما على كافة المسارات حتى يكون هناك مردود إيجابي لصالح قطاعات تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية والتي هي أساس رؤية المملكة ٢٠٣٠م

ثانيا : توصيات البحث

١- بناء على نتائج البحث تبين أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني مؤسسة حكومية تعمل بفاعلية في بعض الفروع في مجال الصناعة دون باقي المجالات الأخرى مثل قطاعات (الطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية) لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ م لكن الباحث يوصى بأن المؤسسة تستطيع تنفيذ ما هو أفضل من سياستها التي هي عليها الآن والتركيز عمليا وبكثافة أكثر وبخطط تطبيقية أفضل إزاء خطط واستراتيجيات رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٢- تبين من نتائج البحث أن فعالية المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تجاه برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ذات فعالية ضعيفة لا ترقى للتعاون الأمثل بين الجهات الحكومية السيادية، ولا تدعم كامل قطاعات البرنامج الذى هو أساس رؤية المملكة ، لذا يوصى الباحث بضرورة السعي والتواصل الجاد والفعال على مستوى رفيع بين المؤسسة والبرنامج لأنهما يسعيان لشيء واحد ألا وهو تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م .

٣- ضرورة تعاون المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني مع خطط برامج برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية كاملة والمتمثل في قطاعات البرنامج الأربعة (الطاقة، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية) وليس قطاعا واحدا وذلك لتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٤- يجب على المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني متابعة تجديد التطورات التكنولوجية الخاصة بها في مجال الإنتاج في شتى المجالات لتنفيذ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الذى ينفذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٥- على القائمين في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والقطاع الصناعي بصفة عامة في المملكة تشجيع القطاع الخاص الوطني للمشاركة في قطاع الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية للمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٦- الاهتمام بالجانب التطبيقي الذى يسهم في بناء وإثراء الجانب النظري من خلال المعلومات لتوظيف الخبرات والمهارات البحثية لتطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية .

٧- تضمين المناهج الدراسية حول أهمية تطوير الصناعات الوطنية، والطاقة، والتعدين، والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية.

٨- ربط مناهج التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل السعودي في قطاع الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية وفقاً لخطة المملكة الاستراتيجية ٢٠٣٠م .

٩- المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية للتطوير المهني والتقني للصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية بالمملكة.

١٠- اعتبار التطوير المهني والتقني مكوناً أساسياً لمكونات جودة العملية التعليمية بمؤسسات التعليم بالمملكة .

١١- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول في تطوير البرامج المهنية والتقنية في المؤسسات التعليمية والصناعية والخدمات اللوجستية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مراجع

أولاً: المراجع العربية

١- التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني٢٠٢١ م
https://tvtc.gov.sa/ar/Statistics/Pages/default.aspx
٢- الجبيري , عبدالرحمن أحمد - صحيفة مال- ١٢
https://maaal.com/2022/08 /
٣- الحجيلي, بندر, (٢٠٢١م) ,دور الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠م , المجلة العربية للنشر العلمي, ٢(٣٩) ص ١٤٦ –١٨٢.
٤- الحكمي، ولاء بنت على ، الحبيب ، ريما بنت حبيب، (٢٠٢٢), أثر التطوير في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية٢٠٣٠ , المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية. مجلد ٤ ، عدد ٢ (٢٠٢٢) , ص ص ٢١- ٥٠ عن موقع :- الراية الدولية الاليكترونية
https://iajour.com/index.php/eas/article/view/285
٥- الشريف ، بدر حسن , دور التدريب التقني والمهني في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة٢٠٣٠م, المجلة السعودية للتدريب التقني والمهني، العدد الثالث ٢٠٢١م.ص ص ١٨٠- ٢١٨.
٦- الفرهود , صالح يوسف ، دشن , مريم على (٢٠٢١م),واقع الموهبة والإبداع في المؤسسة العامة للتدريب التقني , المجلة السعودية للتدريب التقني والمهني، العدد الثالث ٢٠٢١م,ص ص ٢٥٢-٢٩٧.
٧- المركز الإعلامي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، (٢٠٢٣م)
https://tvtc.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/tohah2023.aspx
٨- المعيبدي , هناء- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،(٢٠٢٠م)
https://www.kfcris.com
٩- المؤسسة العامة للتدريب التقني والفني - https://tvtc.gov.sa
١٠- اكاديمية الحفر العربية السعودية (صدى) -
https://ar.sada.edu.sa
١١- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/nidlp

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

١٢- هاب , خالد , (٢٠٢١م) ,دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩ , مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية, ص١٣٢ –١٥٠.
١٣- عكاظ ، (٢٠١٩م) - https://www.okaz.com.sa/new
١٤- كلمة محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، (٢٠٢٢م)
١٥- https://tvtc.gov.sa/ar/About/Pages/GovernorWord.aspx
١٦- ملتقى أسبار ,(١٤٤٠هجرية) - https://multaqaasbar.com
١٧- واس , (٢٠٢٣م) - https://www.spa.gov.sa/w1864541

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Şule Önsel Ekici [a], Özgür Kabak [b], Füsun Ülengin(2019): Improving logistics performance by reforming the pillars of Global Competitiveness Index. Transport Policy. Volume 81, September, Pages 197-207.

2- Sami Bensassi a, Laura Márquez-Ramos b, Inmaculada Martínez-Zarzoso c, Celestino Suárez-Burguet b,(2015): Relationship between logistics infrastructure and trade: Evidence from Spanish regional exports. Transportation Research Part A: Policy and Practice.Volume 72, February, Pages 47-61.

3- Aida Dolotbakova; Viktoriia Sokolova; Sergey Voinash; Ramil Zagidullin; Linar Sabitov; Ilgam Kiyamov(2024): Comparative efficiency of territorial logistics based on integration into global international supply chains. AIP conference proceeding. Volume 2969, Issue 1,12 January

4- I. Skripnik; S. Voronin; D. Savelyev; T. Kaverzneva; N. Leonova; N. Rumyantseva; V. Balabanov(2024): Innovative technologies for assessing the level of scientific activity of engineering and technical personnel of industrial engineering companies. AIP conference proceeding. Volume 2969, Issue 1,12 January

5- Alireza Mahpour a, Iman Farzin b, Amirhossein Baghestani a, Sina Ashouri a, Zahra Javadi c, Latifeh Asgari c(2023):

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

Modeling the impact of logistic performance, economic features, and demographic factors of countries on the seaborne trade. The Asian Journal of Shipping and logistics, Volume 39, Issue 2, June, Pages 60-66.

6- F. K. Boersma,C. J. Reinecke &M. Gibbons(2008): Organizing the University–Industry Relationship: A case study of research policy and curriculum restructuring at the North-West University in South Africa. Tertiary Education and Management, Volume 14,Issue 3.

7- Michele O'Dwyer1 · Raffaele Filieri2 · Lisa O'Malley1(2023): Establishing successful university–industry collaborations: barriers and enablers deconstructed. The Journal of Technology Transfer,48:900–931.

8- Corina Pachera, Manuel Woschankb*, Erwin Rauchc,Bernd M.Zunkd (2022): Systematic Development of a Competence Profile for Industrial Logistics Engineering Education. ScienceDirectAvailable online at www.sciencedirect.com Procedia Computer Science 200,758–767.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472